

## رَفْعُ الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة نِيَابَةً عَنِ النَّاجِينَ مِنَ الأتْجَار: أَهْي مَقَارِبَةٌ جَدِيدَةٌ فِي

### المحاسبة؟

هَنْرِي وُوه

المحاكمة الجنائية في جرائم الأتجار ضيقة النطاق. ولعلَّ في رَفْعِ الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة وسيلةً إلى العدل والمحاسبة، في إطار عمَلٍ يدور حول المجنيِّ عليهم، وتُدرِّكُ فيه آثار الرِّضْح (الضرر النفسي).

إن قَبَسَ عدد المحاكمات الجنائية في جرائم الأتجار بالبشر، إلى المُقَدَّر من عدد المُتَجَرِّ بهم، يظهر أنَّ عدد المحاكمات علي غاية من القلَّة. فلم يبلغ عدد المحاكمات في العالم سنة ٢٠١٨، إلا ١١ ألفاً، ليس منها ما له صلة بالأتجار بالعمال إلا ٤.١٪. ومع وجود إطار قانوني مُصَادِقٍ جيِّداً متعلِّق بالأتجار، لم تكفي المقاربة العُدليَّة الجنائية في كثير من أصْغاع العالم لمهمة المزدوجة: منع الأتجار وحماية الضحايا. فحين لا تكون المحاكمة الجنائية مُتاحة، يمكن أن تدعَم الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة حقوق الضحايا، وتُحاسب المُتَجَرِّين. ويمكن أن يكون رَفْع الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة المخطط له نيابةً عن الناجين مقارنةً مختلفةً غاية الاختلاف، لا مجرد بديلٍ من المحاكمة الجنائية.

### مقاربةٌ تدور حول الضحايا وتُدرِّكُ فيها آثار الرِّضْح

رفعت كندرا رُوس، وهي إحدى المُتَجَرِّ بهنَّ في العمل، دعوى مدنيَّة في الولايات المتحدة أمام محكمة محلية في ولاية كنساس، ادَّعت فيها أنَّ المُتَجَرِّ بها، وهو زعيم إحدى الفرق الدينية الوطنية، أجبرها على العمل أكثر من ٤٠ ألف ساعة بلا أجر، منذ كانت تبلغ من السن ١٢ سنة. فحكِّم لها بأكثر من ثمانية ملايين دولار أمريكي بين ردِّ وتعويض أضرار، فكان هذا الحكم أكبر حكْم لضحية واحدة صدر في الولايات المتحدة في دعوى اتِّجار مدنيَّة. ولكن من المهم أن نوجِّه النظر إلى أنَّ ذلك المبلغ الكبير ليس من المشيرات إلى أنَّ ناجية استلمت بالفعل تعويضاً مالياً أيضاً كان. إذ إنَّ للمُتَجَرِّين في الأكثر كم الأمل ما هو مخفي أو يتعدَّر الوصول إليه، فيكون تحصيل ما على المُتَجَرِّ المدان من الأموال أمراً صعباً جداً. ويمكن أن ينتقص رُكُزُ الهَمِّ في الأحكام النقديَّة من المقاضاة الطويلة ومن الشجاعة التي يُظهرها الناجون.

وتُظهِرُ هذه القضية أيضاً كيف أنَّ الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة يمكن أن تكون شيئاً من مقاربة تدور حول الضحايا وتُدرِّكُ فيها آثار الرِّضْح. إذ إنَّ بِنْيَتِي هَمْتَسُن، وهي محامية قادت الفرقة

### الاختلاف البنوي بين الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة والجنائية

فأما رفع الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة، فيفسح للمُتَجَرِّ بهم أن ينالوا تعويضاً من خسارة أو إصابة أو ضرر عانوه. وقد تحكَّم المحاكم، في بعض الولايات القضائية، للمُتَجَرِّ بهم بالتعويض التأديبي، فتحاسب المُتَجَرِّين في مالهم وتردعهم عن تكرار فعل ما فعلوه وما شابهه. على أنَّ أهمَّ اختلاف بين الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة والجنائية هو في السياق المدني أنَّ تحقيق العدل يقوده الناجون. إذ إنَّ الإطار الذي تجري فيه الدَّعَاوِي المَدِينِيَّة أكثر استجابة من إطار المحاكمة الجنائية لبلوغ أضرار الناجين من الأتجار ومصالحهم. ويكثر أن تكون الغاية الأساس في محاكمة الأتجار أن تُحرَّر الإدانة وأن يصاحبها مُدَّة سجن طويلة، ولكن الوسائل التي يتوسَّل بها المدَّعون العامون إلى إحراز الإدانة قد تُحمِّل الضحايا كلفةً. مثال ذلك: أنَّ السلطات أدخلت أناساً مُتَجَرِّاً بهم في الحَجَز الموقَّت لدفعهم إلى الشهادة.<sup>٢</sup> ولقد يكون عند الناجين أسباب مختلفة تحول دون معاونتهم السلطات، ولكن حتى لو أرادوا الشهادة، فقد يكون حضورهم أمام المحكمة محنة مرهقة لأعضابهم، مُضرةً نفسانياً. ثم إنَّ إفشاء المحاكمة إلى العدل الجزائي،

رَفَعَت أمام المحكمة العليا في أوغندا سنة ٢٠١٢، ورد فيها أن المدعي، وهو مواطن لبناني، عُنِيَ في عمله أولاً مديراً. ولكن المدعى عليهم حجزوا على جواز سفره، وأجبروه على العمل بلا أجر في أحوال قاسية وحشية. ولما التمس المدعي عَوْنَ السلطة المحليَّة، استعمل المدعى عليهم أجهزةً أمنيةً مختلفة لإزعاجه.<sup>٧</sup> ومع أن المدعي اتَّصل ببلجة حقوق الإنسان في أوغندا وبعده من الهيئات الحكومية، لم يستطع محاسبة المتَّجِرين به. ولما كانت سنة ٢٠١٥، حكمت المحكمة للمدعي في دعواه وحكمت على المدعى عليهم بالتعويض التأديبي الإضافي من الأضرار للمدعي، وأعلَن أن الغرض من ذلك هو رَدُّع التوظيف الاستغلالي للعمال واستغلال العمال.

### أمودج في زيادة يُسر الوصول إلى العدل

يبرز المركز القانوني لمكافحة الأتجار بالبشر، وهو منظمة غير ربحية مركزها الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث هو أمودج نافع يُري كيف يُعزَّز رَفَعُ الدعاوى المدنية نيابةً عن الناجين من الأتجار.<sup>٨</sup> فقد دَرَبَ المركز القانوني لمكافحة الأتجار بالبشر من المحامين آلافاً في المكاتب الدولية للمحاماة. ومن أهم خصائص المركز أنه منظمة جسرية؛ أي منظمة تُوصِلُ الناجين من الأتجار بمحاميين ذوي مهارة عالية في القطاع الخاص. ويتلقى المركز القانوني لمكافحة الأتجار بالبشر المحليين إليه من شركائه من المنظمات غير الحكومية المحلية، وغيرها من منظمات المعونة المباشرة. ولقد يقابل محامو المركز الناجين أولاً ليحدِّدوا أهلية الدعوى، ثم يحيل المركز الناجين إلى محامين خاصين، فيأخذون في الدعوى بالمجان. وأما محامو المركز فهم مساعدون تقنيون، وربما عملوا مستشارين مُشارِكين.

ولهذه البنية عدَّة من المزايا. أولها: أن الدعاوى المدنية يمكن أن تستغرق سنين عدَّة، بناءً على طبيعة القضية. ونتيجة لذلك، أمكن أن يكون إتمام التقاضي في الدعوى المدنية في غاية الكلفة. فبإشراك المركز القانوني لمكافحة الأتجار بالبشر محامين خاصين يعملون بالمجان، يضمن تمثيلاً جيداً لا يكلف الناجين شيئاً. ثم إن المحامين الممارسين عملهم في القطاع الخاص، قد يُطلب منهم، على حسب البلد، تأدية حد أدنى من الساعات في الخدمة المجانية،

التطوعية التي مثلت كندراً رؤس في المحاكمة، وصفت بناء الثقة بين فرقتهما وكندراً رؤس أنه كان على التدرج. فقد تحفظت كندراً رؤس في الاجتماعات الأولى، بسبب ما نالها من الرِّضخ في الماضي. ولم يبدأ محاموها صوغ شكاوها إلا بعد ستة شهور من الاجتماع بها، ولم تُرفَع دعاوها إلا بعد سنة ونصف السنة من أول اجتماع. وقد مهَّدت الحماية بتسي هتسن، مع سير الدعوى، مقارنةً تُدرِكُ فيها آثار الرِّضخ، فكانت تسأل أسئلةً مفتوحة، وتُشَيُّ للتعاطف موضعاً، ولم تزل تُعيد النظر هي وكندراً رؤس في أغراضها وحاجاتها. وكون الدعوى المدنية لا تُرفَع إلا حين يكون الناجي جاهزاً لرفعها، ميزةً عظيمة يمتاز بها السياق المدني وليست في غيره. ولما كان للناجين من الأتجار شأنٌ عامل في الدعوى، كان قلب السعي إلى التعويض المدني، هو الإقرار باستقلالهم بأمرهم، وبأنهم يمكن أن يدعموا حاجاتهم المتطورة، وحلتهم إلى التعافي.

### رَفَعُ الدعاوى المدنية في السياق الدولي

صحيح أن السواد الأعظم من الدعاوى المدنية في الأتجار رَفَعُ في محاكم الولايات المتحدة، ولكن رَفَعَت الدعاوى أيضاً في عدد من البلاد، مثل أستراليا وأوغندا وبلجيكا وإسرائيل. وتباين الدعاوى المدنية الدعاوى الجنائية في أنها في أكثرها دعاوى يدخل تحتها الاستغلال في العمل، لا الاستغلال في الجنس. فالمقاضاة المدنية هي على قَدِ دعاوى الأتجار بالعمال لأسباب، أولها: أن القوانين الجنائية كثيراً ما تكون محدودة من حيث الأتجار بالعمال، وقد يصعب من ثم على المدعين العامين أن يوصلوا دعاوى الأتجار بالعمال إلى المحاكمة الجنائية. وفي السياق المدني، يمكن أن يستعمل المحامون ضروياً كثيرةً مختلفة من الأطر القانونية القائمة البديلة، مثل قانون المضارة وقانون العمل. ثانيها: أن المحاكم قد ترغب عن أن ترى إدراج طلبات معينة من الاستغلال في العمل، تحت حالي الأتجار بالعمال أو العبودية الحديثة. وفي السياق المدني، يمكن أن يكون عند المحاكم قدر أكثر من الدراية بالأسباب التي درج أن تكون أسباباً للدعوى، الأذعاء المتعلقة بخرق عقد العمل.

وأيضاً فقد يمكن أن يكون رَفَعُ الدعاوى المدنية، على الخصوص، مقارنةً يُرجى خيها، إذا قلب المتَّجرون الإدارة السليمة للعدل. مثال ذلك: أن دعوى مدنية

وبعد، فلا يخلوا رَفَعُ الدعاوى المدني من احتمال الأخطار. فقد يعرض المحامون غير المدربين تدريباً صحيحاً الناجين لرُضَح (ضرر نفسي) إضافي، إذا قاموا بتقصي الحقائق تفصيلاً، بحيث يُدخَلون ذلك في رَفَعُ الدعاوى المدنيّة. وقد يستغل المحامون موكلهم الناجين، فيقيمون التسوية بينهم وبين موكلهم، بحيث يحتمل المحامي الموكل دَفَعُ نسبة من المال الذي سيُدَفَعُ إليه بعد صدور الحكم. وأخيراً، إذا طَلَبَ الناجون للشهادة في السياق المدني، فقد يجلب عليهم ذلك إرهاباً أعصابهم. ولكن هذه العيوب غير مقصورة على الدعاوى المدنيّة، ولقد تكون أشدّ في السياق الجنائي. وعلى الرغم من احتمال الأمر هذه الأخطار، يظل رَفَعُ الدعاوى المدنيّة مستأهلاً موضعاً له في إستراتيجية مكافحة الاتجار شاملة عالميّة.

هنري وُوهُ [henrywu98@gmail.com](mailto:henrywu98@gmail.com)

عالمٌ منتخِبٌ سنة 2020 في منحة رودس، بجامعة أكسفورد

كان مؤلِّفَ المقالة زميلًا في البحث سنة ٢٠١٩ في مركز القانوني للاتجار بالبشر.

US Department of State (2019) *Trafficking in Persons Report June 2019*. ١  
(تقرير الاتجار بالبشر في يونيو/حزيران ٢٠١٩)  
[bit.ly/US-TIP-2019](http://bit.ly/US-TIP-2019)

Wu H and Levy A (2020) 'Prosecution at Any Cost? The Impact of Material Witness Warrants in Federal Human Trafficking Cases', Human Trafficking Legal Center  
(المحاكمة مهما كلف الثمن؟ أثر مذكرات الشاهدين الأساس في دعاوى الاتجار بالبشر الفدرالية)  
[bit.ly/Wu-Levy-HTLC-2020](http://bit.ly/Wu-Levy-HTLC-2020)

Levy A (2020) 'United States Federal Courts' Continuing Failure to Order Mandatory Criminal Restitution for Human Trafficking Victims', Human Trafficking Legal Center  
(ما تزال المحاكم الفدرالية بالولايات المتحدة تعجز عن الأمر بالتعويض الجنائي الإلزامي لضحايا الاتجار بالبشر)  
[bit.ly/Levy-HTLC-2019](http://bit.ly/Levy-HTLC-2019)

Hauser C (2018) 'Woman Trafficked by Cult Is Awarded \$8 Million: "They Took My Childhood"', *New York Times*  
(المرأة التي أُجرت بها فرقة دينية حَكِمَ لها بمئانية ملايين دولار أمريكي: «أخذوا طفولتي»)  
[bit.ly/Hauser20180525](http://bit.ly/Hauser20180525)

Hutson B (2018) 'From Enslavement to Empowerment: A Trauma-Centered Approach to Civil Litigation', *Trafficking Matters*  
(من العبودية إلى التمكين: مقاربة محورها الرُضَح لرفع الدعاوى المدنيّة)  
<https://sherloc.unodc.org>

El Termewy v Awdi & 3 Ors (2015) 'Judgement', *High Court of Uganda*. ٧  
[bit.ly/Elttermewy-Awdi](http://bit.ly/Elttermewy-Awdi) at *Kampala*  
[www.htlegalcenter.org](http://www.htlegalcenter.org)

وهو واجبٌ مهنيٌّ يمكن أن يؤدَّى بالتمثيل المتقدم الذكر. وأيضاً، فهذه البنية تعني أن المركز يستطيع تيسير دعاوى الاتجار المدنيّة مع إبقاء النفقات قليلة، وأنه يمكن أن يعمل بعدد قليل من الموظفين الدائمين. ويتيح المركز القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر للمحامين الوصول إلى قاعدة معطياته، وفيها أكثر من ٤٠٠ دعوىً مدنيّة، رُفِعَتْ إلى المحاكم الفدرالية في الولايات المتّحدة.

هذا، وتُلقَى بعض أهمّ الجوانب في نموذج المركز القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر الضوء على الخطوات التي يمكن تكرار اتّباعها في مكان آخر، ابتغاءً زيادة وصول الناجين من الاتجار إلى رَفَعُ الدعاوى المدنيّة، ودونك تلك الخطوات:

● دَعْمُ المنظمات الجسريّة، إذ هي وسيطٌ بين موالي الخدمات المباشرة والمحامين.

● وتدريب المحامين من نقابة المحامين الخاصين، وهذا يعني الأخذ في الغرض من غير كلفة ماليّة إضافيّة.

● وتيسير الحصول على المعلومات، من مثل قواعد المعطيات العالميّة في دعاوى المدنيّة المرفوعة في الاتجار، وهذا خطوة أولى إلى زيادة المعرفة العمليّة المطلوبة في التقاضي بهذه الدعاوى المدنيّة.

على أن إمكان تكرار النماذج معتمداً على مشاركة عدد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. ومن ذلك: أن يُقَامَ التعاون المجدي مع المنظمات غير الحكوميّة ومنظمات مكافحة الاتجار بالبشر، ويُشَرِّق هذا تدفقاً من الدعاوى مستمرّاً، وأن يُشْرَكَ محامو حقوق الإنسان ومحامو الدعاوى المدنيّة إذا رغبوا في تمثيل الناجين، وأن يدعم المانحون المنظمات الجسريّة، من مثل المركز القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر، وأن يدعموا أيضاً إنشاء المنظمات المشابهة في العالم. ومع ذلك، يقع على بَدَلُ الجهد في توسيع رَفَعُ الدعاوى المدنيّة تحدياتٍ عمليّة وتشريعيّة. فربما لم يكن في بلاد أخرى ثقافة قويّة في أن يأخذ المحامون في الدعاوى بالمجان، مثل الذي عليه الحال في الولايات المتّحدة، وقد لا يجوز في قوانين بلاد أخرى أن يدعي الضحايا على المُتَجَرِّين بهم لتعويضهم من الضرر.